

مجلس الأمانة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أكد مرشح الدائرة الأولى د. عبدالواحد الخلفان ان التغيير في مجلس الامة آت لا محالة فالشعب الكويتي على قدر من الوعي والمسؤولية في توجيه اختياراته التوجيه الصحيح لتحقيق التنمية التي لا تزال حلم كل مواطن مشددا على ضرورة ترجمة رغبة سمو الأمير في تحقيق التنمية وتطوير البلاد والاستقرار المأمول. وقال د. الخلفان في لقاء أجرته معه «الأنباء» ان أداء مجلس الامة وللأسف كان دون الطموح الشعبي ولم يلتزم بالرغبة الاميرية السامية بضرورة الاهتمام بمستقبل البلاد والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يخرق الوحدة الوطنية معتبرا ان المجلس السابق فقد البوصلة وطغت عليه الصراعات السياسية وانتقل الى تهيج الشارع وبث الفرقة بين ابناء الشعب الواحد، وجاء في اللقاء ما يلي:

حاوره: سلطان العيسان

مرشح الدائرة الأولى قال إن أداء مجلس الأمة السابق كان دون الطموح

الخلفان لـ «الأنباء»: نطالب بتغيير قانون القروض وإسقاط الفائدة المركبة على المقترضين

والالتزام الصحيح بقانون خطة التنمية.. للأسف خطة التنمية اقرت ومضت عليها سنتان دون ان يلمس المواطن اي تطوير او شيئا جديدا والخدمات الصحية على حالها دخلنا في عام 2012 وحتى الان لا توجد مستشفيات جديدة لدينا، ان ملف الخدمات الصحية بحاجة لخطة خاصة لتطويرها ولخطط زمنية محددة تتفق عليها السلطان وتلتزم بها الحكومة امام المجلس، وذلك بالتأكيد لن يتم في ظل الاعتماد على الإجراءات الحكومية والبيروقراطية المتبعة، لذلك على الحكومة ان تتوجه للقطاع الخاص وتعمل على تنفيذ وعودها ببناء مستشفيات حديثة ومتطورة في جميع محافظات الكويت من خلال توجيهها إلى القطاع الخاص لإدارة المستشفيات الحكومية بتطبيق نظام الـ BOT فمع كل أسف آخر مستشفى تم بناؤها في الكويت في الثمانينيات، والمستشفى الذي أنشئ لاستيعاب 50 ألف مريض أصبح الآن يخدم نحو 500 ألف أي فوق طاقاته الاستيعابية فكيف يمكن ان تقبل الدولة بهذا الإهمال وأين المخططون والمستشارون لديها من كل ذلك الإهمال؟! كما ان هناك قضية في غاية الأهمية هي تلك التي تتعلق بقضية البدون وحل قضيتهم.. فلا يجوز ظلم هذه الفئة والاستمرار في حرمانهم من ابسط حقوقهم الإنسانية، نعم التجنيس امر سيادي ولكن يجب ان نمنح المستحقين الجنسية ألم تكتشف الحكومة وتعلن استحقاق 35 ألف منهم الجنسية.. لماذا ان لم يتم منحهم الجنسية.. ولماذا لا تمنح الفئات الأخرى الحقوق الإنسانية والمدنية، لماذا هذا الظلم بحرمانهم من العمل والعلاج والدراسة هؤلاء بشر وعلمنا حل مشكلتهم ومجلس الامة مسؤول عن ذلك.



مرشح الدائرة الأولى د.عبدالواحد الخلفان

استخدامها جديدا الاستجواب، لا ان يكون الاستجواب يدافع شخصي او حزبي او طائفي او ثاري، ولكن في الوقت نفسه لا اتفق مع تصرف الحكومة وهروبها بهذه الطريقة من أي مساءلة توجه لها، إذ كان عليها ان تواجه الاستجوابات وتفندها بالحجة والمنطق لا ان تهرب وتتصل من مسؤولياتها.

الخليجي او العربي او الاقليمي.. هذه هي الحقيقة مع كل الأسف.

اذن تحمل مجلس الامة مسؤولية ما آلت اليه الأوضاع؟

● المسؤولية تقع على عاتق المجلس والحكومة رغم ان المجلس يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية اذ ان الحكومة كانت ضعيفة واقتصد هنا اداء بعض الوزراء الذين تم اختيارهم على اساس قبلي ورغم ذلك لم يستطيعوا التأثير على اي من النواب المحسوبين عليهم... كما ان المجلس مسؤوليته تكمن في اثاره القضايا بشكل لا يتفق والديموقراطية فالديموقراطية هي حكم الاعلانية وعلى النواب المعارضين ان يعوا ذلك جيدا وقبل هذا عليهم ان كانوا معترضين على اي امور واجراءات حكومية ان يعالجوا ذلك بالطرق الصحيحة فعادة عبدالله السالم هي المحل المناسب وليس الشارع. ان ما حصل وللأسف اوجد أزمة كادت تعصف بالبلاد لولا تدخل صاحب السمو بحل المجلس دستوريا، فالرقابة مهمة جدا على اعمال الحكومة وهي احد ادوار المجلس ومن ادواته المهمة يحسن استخدامها، واقتصد بحسن

بحرية الرأي وهناك اطلاع كبير وديموقراطية ولكن يجب الايجاز ذلك عاداتنا وتقاليدنا وقيل ذلك الا يتم اقحام سمو الأمير في أي مسألة، فسمو الأمير محفوف ومحصن والكل يعلم ما قيل في هذه الندوة.

اما بالنسبة لشطب الاستجوابات فأؤكد ان المسألة تتعلق بقرار من المحكمة الدستورية اي ان النواب الذين وقفوا ضد استجواب سمو رئيس الوزراء كانت لهم حجة قانونية وهي تفسير من المحكمة الدستورية اكد ان هناك وزراء مسؤولين يجب ان يوجه الاستجواب لهم لا الي سمو رئيس مجلس الوزراء ولا شك ان اي قرارات للمحكمة الدستورية محل تقدير واحترام وهذا ما نص عليه الدستور بضرورة احترام القضاء وقراراته.

ان المشكلة بكل اختصار هي ان هناك نوابا وجدوا ان الاعلانية في غير صالحهم وان هناك اغلبية محايدة في المجلس تختلف معهم فقاموا اثر ذلك بتقديم الاستجوابات ولم يستطيعوا تغيير شيء... وجهوا سهام الاتهامات لسمو رئيس الوزراء وحاولوا ازاحته ولم يستطيعوا فلجأوا الى الشارع وتم استغلال اي قضية ضده حتى وصل الامر الى ضرب علاقاتنا الخارجية سواء على المستوى

قضية البدون في غاية الأهمية وحل قضيتهم أمر ضروري .. فلا يجوز ظلم هذه الفئة والاستمرار في حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية ونعم التجنيس أمر سيادي لكن هناك من يستحق ذلك



كيف تصف أداء مجلس الأمة السابق؟

● للأسف الأداء كان دون الطموح الشعبي ولم يلتزم هذا الأداء بالرغبة السامية المتكررة في أكثر من خطاب بضرورة الاهتمام بالمستقبل والابتعاد عن الصراعات، فالجلس الماضي كان ومنذ اول دور انعقاد مجلس تازيم ولعل الاستجابات التي قدمت على الفور لاكبر دليل على ذلك.. والمجلس السابق رغم انه اقر العديد من القوانين غابت عنه البوصلة فطغى الجانب الرقابي على التشريعي وطغت الصراعات السياسية على الأولويات وافقد التوازن المطلوب في العمل، للأسف المجلس انتقل من وظيفته الرئيسية الى تهيج الشارع وبث الفرقة والتعرات الطائفية والخروج في مظاهرات واعتصامات، ولأشك ان هذا الامر اثر على حالة الشارع والأمن اعتقد ان المسألة بيد الناخب فهو الذي سيختار مستقبله.

وما رأيك بالأداء الحكومي؟

● الأداء الحكومي هو الآخر تميز بالضعف وغياب الرؤى الصحيحة فنجده يستجيب للضغوط النيابية وان كانت على حساب المصلحة العامة فضلا عن غياب الالتزام الحكومي بالأولويات والقضايا المهمة والتي هي الأخرى وردت في اكثر من خطاب سامي لسمو الأمير حفظه الله. ان غياب الاستراتيجية ابرز مشكلة في الأداء الحكومي بالإضافة الى عدم قدرة الوزراء على العمل في ظل هذا التشنج النيابي- الحكومي، ومرد ذلك الى عدم وجود قنوات تواصل واتصال مع أعضاء مجلس الأمة والاستماع للملاحظات والرد على أسئلتهم.

وأود في هذا الصدد التطرق لمنهجية عمل بعض الوزراء التي تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أي أجندة عمل وآلية لهم، فعلى كل وزير ان يكمل ما بدأه الوزير الذي قبله لا ان يسنف الخطط الموضوعية وهنا ممكن المشكلة... حيث يجب ان تكون هناك منهجية عمل متكاملة ومتراصة في الوزارة نفسها.

ولكن الا تعتقد ان ما استجد من مشاكل كالأيداعات المليونية وضرب النواب وشطب الاستجابات كانت الحكومة هي السبب فيها.

● قضية الأيداعات كان من الواجب على النواب ان يعطوها اهتماما كبيرا وان يعيروها الاهتمام المطلوب ويتم تشكيل لجنة نيابية خاصة للتحقيق في هذه الأيداعات فحنن وللأسف نسمع عن ايداعات مليونية كما يقولون ولكن هناك بعض النواب السابقين الذين اقبلوا للنيابية العامة لم تكن لديهم اي ايداعات مليونية وهنا كان ينبغي على النواب تشكيل لجنة تحقيق لبحث هذا الموضوع وان تعطى جميع الصلاحيات اللازمة.. واستغرب في الحقيقة وقوف بعض النواب ضد هذا التوجه إذ كان مطروحا تشكيل لجنة نيابية الا ان عددا كبيرا من النواب لم يصوتوا مع هذا التوجه.

أما بالنسبة لقضية ضرب النواب فنحن في البداية لا نؤيد ما تم من استخدام العنف ضد اي مواطن ونقف ضد كل الإجراءات الحكومية والأمنية تجاه النواب والمواطنين ولكن اود ان أؤكد ان ما تم في هذه القضية كان يجب على النواب انفسهم الا يقوموا اصلا بعقد ندواتهم مع وجود رغبة اميرية بعدم اقامة الندوات خارج الديوانات وهذا الكلام اعلنه سمو الأمير عندما قال انه اصدر اوامر بعدم التواجد خارج الديوانات. كما انني اعتقد ان ما قيل في ندوة د.جمعان الحريش من الفاظ ضد بعض الكويتيين مجرد الاختلاف معهم في الرأي هو ما حرض على هذا التعامل الامني.. نعم الكويت منذ زمن تؤمن

الأداء الحكومي كان ضعيفاً نتيجة لغياب الرؤية الصحيحة والاستجابة للضغوط



لا نؤيد استخدام العنف أو الضرب من قبل الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين فما بالنابا ان كانوا نوابا؟!



التوظيف والبطالة والإسكان قضايا عالقة منذ زمن طويل لا بد من الاستعجال في حلها



قضايا المرأة ومشاكلها بحاجة لرؤية وقرار يعجل بإنهاء ما تعانيه

وماذا عن قضايا المرأة؟
● قضايا المرأة للأسف تحتاج لأجندة خاصة لدعم حقوقها فهناك الكثير من الحقوق والامتيازات محرومة منها للأسف، ولعل اهمها حقوقها المقفولة في تولي الوظائف القيادية نظرا للمنهجية المنجبة في بعض الوزارات ضدها من قبل بعض القيايين.. المرأة نصف المجتمع وعليها دعمها كما ان حقوقها المطبقة رغم الجهود التي بذلت من قبل المجلس القادم علينا ان نعرزها فلا تزال هناك نظرة تمييز ضدها في القرض الاسكاني ومنحها الحقوق الاسكانية بالكامل. لابد من توسيع دورها اجتماعيا وسياسيا بشكل أكبر وسأسعى للعمل الجاد في رفع المعاناة عن الأراذل والمطلقات والمزوجات من غير الكويتيين.

هل تتوقع ان يكون هناك تغيير في المجلس القادم؟
● التغيير آت لا محالة لأنني اعتقد ان الناخبين على قدر من الوعي والمسؤولية والكويت تعول عليهم الآن في حسن الاختيار والتوجيه الصحيح لتحقيق تنمية البلاد.. ان التنمية حلم وطموح كل كويتي وقبل ذلك رغبة اميرية علينا ترجمتها الى واقع وهذا الحلم ينبغي الا يكون بالقفر على بعض الأولويات حيث لابد من التوقف عند الأولويات واستثمار الفائض من الميزانية من اجل حل المشاكل المزمنة والتدهور في بعض الملفات ومنها وغيرها من الملفات التي ذكرها كالبطالة وقضايا الإسكان وبعد ذلك لابد ان نواجه مشاكل الفساد الإداري والسياسي بانواعه المختلفة وبعد ذلك كله يمكن لنا ان نخطو باتجاه تحويل الكويت لمركز مالي. ان السلطتين مطالبتان بالتمتع جيدا في خطاب سمو الأمير - حفظه الله - والعمل وفق توجيهاته ان كنا نريد الخير لبلدنا وتطوره واصلاحه لنعمل جميعا فكلنا كويتيون ننشد التقدم والازدهار لكويتنا الحبيبة.



مرشح الدائرة الأولى د.عبدالواحد الخلفان